

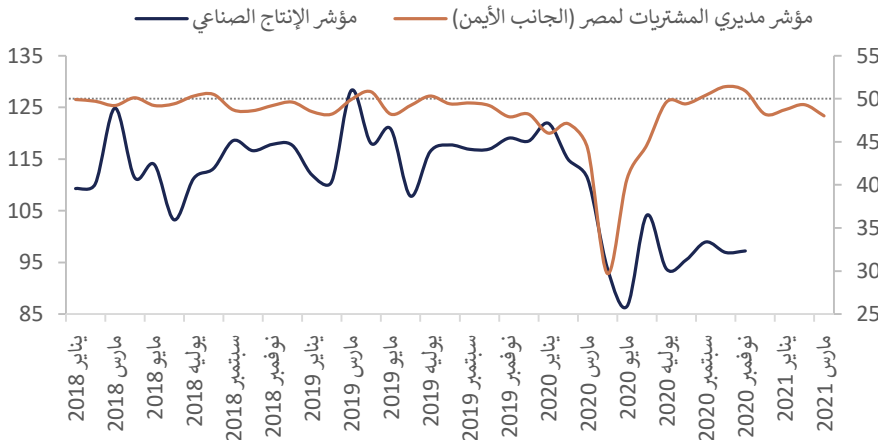
ويستمر الانكماش

تراجع مؤشر مديري المشتريات في مصر في مارس، مشيراً إلى أن التعافي السريع في الأشهر الأخيرة كان مؤقتاً. ظل مؤشر PMI في منطقة الانكماش للشهر الرابع على التوالي، لينخفض إلى 48 في مارس بالمقارنة مع 49.3 في فبراير 2021. ويظهر التراجع في مؤشر مديري المشتريات الانخفاض في زخم الانتعاش حيث انخفض إلى أدنى قراءة له منذ يونيو 2020. وجاءت القراءة على الرغم من الجهود المتزايدة لتسريع عملية إطلاق التطعيم لاحتواء الآثار المحتملة لموجة أخرى. تشير قراءات مؤشر مديري المشتريات في مارس أيضاً إلى أن الانتعاش الحاد منذ الانهيار الكبير في أبريل 2020 كان مدفوعاً بشكل أساسي بالطلب المكبوت المؤقت وسيكون من الصعب الحفاظ عليه نظراً لخطر حدوث موجة وبائية أخرى، وانتعاش أبطأ في الخدمات كثيفة العمالة، مثل السياحة، وإجراءات الإغلاق العالمية.

كان الضعف في نشاط القطاع الخاص ملحوظاً منذ أواخر 2020 وأوائل 2021 على الرغم من تسارع النمو الاقتصادي في الربع الثاني من العام المالي 2021. تراجعت المكونات الفرعية لمؤشر مديري المشتريات في مارس، بما في ذلك الإنتاج والطلبات الجديدة، والتي انخفضت بأسرع وتيرة لها منذ يونيو 2020. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت الصادرات أيضاً للمرة الأولى في ثلاثة أشهر مما يشير إلى أن ضغوط الرياح المعاكسة العالمية لم تهدأ بعد. لا يزال استمرار الرياح المعاكسة العالمية التي تحركها الجائحة وقوى الطلب الضعيفة يعيق انتعاش نشاط القطاع الخاص منذ أواخر 2020. وقد جاء ذلك على الرغم من تسارع معدل النمو الاقتصادي. وفقاً لأحدث البيانات الصادرة، تسارع نمو الاقتصاد المصري بمقدار 2% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام المالي 2021، مقابل 0.7% على أساس سنوي في الربع الأول من العام المالي 2021. كان النمو مدفوعاً بالقطاعات التي يهيمن عليها القطاع العام بما في ذلك الزراعة والتعليم والرعاية الصحية، والتي جاءت متماشية مع توقعاتنا بأن طريق العودة للمستويات الطبيعية والتعافي بعد الجائحة ستهيمن عليه استثمارات القطاع العام نظراً لضغوط السيولة المرتبطة بالجائحة وانخفاض الطلب الذي يواجهه القطاع الخاص.

ما زلنا نتوقع أن تظل قراءات مؤشر مديري المشتريات المستقبلية في حالة انكماش خلال النصف الأول من عام 2021. مع تراجع احتمالية اتخاذ قرار بخفض آخر في سعر الفائدة ومحدودية الحيز المالي، ستركز سياسات وتدابير البنك المركزي المصري والحكومة على إجراءات تيسيرية أكثر استهدافاً، مثل برامج دعم الصادرات ومبادرات الإقراض لمعظم القطاعات المتضررة التي لا تزال تكافح من أجل التعافي. وبالتالي، سيؤثر ضعف الطلب الاستهلاكي على مسار القطاع الخاص نحو الانتعاش، والذي لا يزال من المتوقع أن يظل مكبوتاً بسبب ديناميكيات سوق العمل.

شكل 1: لا يزال القطاع الخاص في حالة انكماش للشهر الرابع على التوالي



المصدر: ماركيت، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

منى بدير

كبير الاقتصاديين

ت 202 3300 5722

mbedeir@egy.primegroup.org

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراخي

العضو المنتدب

ت: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

البحوث

عمرو حسين الألفي، CFA

رئيس قسم البحوث

ت: +202 3300 5724

AElalfy@egy.primegroup.org

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 8130

SRaslan@egy.primegroup.org

نشوى أبو العطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

محمد عشمواي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAlaa@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع

المهندسين، الجزيرة، مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

الموقع الإلكتروني

www.primeholdingco.com

الإسكندرية

7 شارع ألبرت الأول

سموحة، الإسكندرية، مصر

ت: +202 3300 8170

ف: +202 3305 4622

مصر الجديدة

7 ميدان الحجاز

مصر الجديدة، القاهرة، مصر

ت: +202 2777 0600

ف: +202 2777 0604

الفروع

إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ويُشتر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداة مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تُلم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئها باعتبارها بديلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلًا للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتج عن اتباع هذا التقرير أيًا كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتقرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعني هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حذاً أو تضيقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو تربطها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة ©2021 مجموعة برايم، ويحظر نشر أو توزيع هذا التقرير بدون إذن مسبق من المجموعة.